الأمم المتحدة
S/2002/189
مجلس الأمن
Distr.: General
21 February 2002
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – طلب إليَّ مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن أقوم بعدد من الخطوات فيما يتعلق بالصومال وأن أقدم تقارير كل أربعة شهور على الأقل عن الحالة في البلد، والجهود المبذولة لتعزيز عملية السلام بما في ذلك تقارير عن آخر ما استجد فيما يتعلق بنطاق تشكيل بعثة تابعة للأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال وعن التخطيط للحالات الطارئة المتعلقة بها. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة منذ تقريري الأخير المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/963). ويتضمن التقرير، إضافة إلى سرد للتطورات السياسية والحالة والأنشطة الإنسانية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، معلومات عن الجهود الجديدة التي بذلتها بلدان المنطقة لدعم عملية المصالحة الوطنية في الصومال ونتائج المشاورات التي عقدها مستشاري الخاص محمد سحنون مع رؤساء البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك النتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم الحالة الأمنية المشتركة بين الوكالات التي طلب مني مجلس الأمن إرسالها إلى الصومال. وتستند ملاحظاتي بوجه عام، ولا سيما الملاحظات المتعلقة بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في الصومال، إلى النتائج التي توصلت إليها هاتان البعثتان.

ثانيا – التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية الداخلية

٣ – في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، طرح عدة أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي اقتراحا لسحب الثقة من الحكومة الوطنية الانتقالية، متهمينها بسوء الإدارة المالية وبعدم تحسين الحالة الاقتصادية والأمنية في البلد ودفع عملية المصالحة الوطنية إلى الأمام. ووفق على

الاقتراح في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عُيِّن حسن أبشير فرح، وزير الموارد المائية في الحكومة الوطنية الانتقالية، رئيسا جديدا للوزراء.

٤ - وصرحت الحكومة الوطنية الانتقالية بأن إتمام عملية المصالحة سيكون في قمة الأولويات، وذلك من خلال إجراء محادثات مع زعماء الأحزاب والإدارات الإقليمية. وفي هذا الخصوص، قام الرئيس عبد القاسم صلاد حسن في تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة أقاليم أفغويه ووانليوين وبرافا وميركا في منطقة شابيل السفلى. وما برح مسؤولو الحكومة الوطنية الانتقالية يعملون منذئذ مع القادة المحليين لمساعدتهم في إنشاء إدارة محلية في ميركا. وشارك رئيس الوزراء الجديد في اجتماع مصالحة برعاية الرئيس موي في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (انظر الفقرات من ١٤ إلى ١٨ أدناه). ورغم أنه أجل في البداية اختيار أعضاء وزارته، فإن التقارير تفيد بأنه بدأ عملية تسمية أعضاء الوزارة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٥ - واستمرت المباحثات بين الحكومة الوطنية الانتقالية والسيد عثمان حسن علي ”عاطو“ خلال الاجتماعات التي عقدت في كينيا. واغتنم رئيس الوزراء حسن أبشير فرح أيضا الفرصة للتشاور مع السيد جاما علي جاما، الرئيس الجديد ”لأرض البانت“، الذي شارك في المحادثات كمراقب. ولم يشارك الرؤساء الخمسة لمجلس المصالحة والإصلاح الصومالي في الاجتماعات وظلوا يرفضون رفضا قاطعا الاعتراف بالحكومة الوطنية الانتقالية. وعقد رئيس الوزراء، أبشير، أيضا محادثات مع رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي في أديس أبابا والرئيس إسماعيل عمر جيلي في جيبوتي للحصول على دعمهما لعملية المصالحة الوطنية في الصومال. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قدم السفير الإريتري لدى الصومال أوراق اعتماده إلى الرئيس حسن في مقديشو.

٦ - وشارك الأمين العام لمجلس المصالحة والإصلاح الصومالي في اجتماعات المصالحة المعقودة في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وحضر المحادثات أيضا في كانون الأول/ديسمبر عمر محمد محمود ”فنيش“ ونائب لموسي سودي ”يالاهاو“ (أحد زعماء الفصائل الذي يتخذ من مقديشو قاعدة له)، وأسفر هذا عن مواجهة عنيفة بين ميليشيا موسي سودي وعمر ”فنيش“ في مقديشو في ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قتل فيها عدد من الناس، ومنهم مدنيون.

٧ - ولم تحسم الأزمة السياسية في ”أرض البانت“. وقام مؤتمر غاروي للشيوخ الذي استغرق زمنا طويلا بانتخاب جاما علي جاما، أحد الأعضاء السابقين في الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ وأحد الخصوم المشهورين للعقيد عبد الله يوسف، رئيسا جديدا لـ ”دولة

أرض البانت الصومالية" في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ورفض العقيد يوسف النتيجة وعاد بقواته إلى غاروي. وانسحب السيد جاما إلى بوساسو زاعما أن القوات الإثيوبية عبرت الحدود إلى الصومال لدعم العقيد يوسف. ورفض المسؤولون الإثيوبيون هذه المزاعم بوصفها مزاعم لا أساس لها من الصحة.

٨ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، ذهب وفد من الشيوخ من بوساسو إلى غاروي لإجراء محادثات مع العقيد يوسف وكبار شيوخ القبائل. وعند انتهاء المشاورات، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قام الشيوخ بمطالبة العقيد يوسف والسيد جاما بسحب ميليشياتهما وأسلحتهما من غاروي. وزعم السيد جاما أن ليس لديه أي ميليشيا في المدينة. ولم يصدر رد فعل عن العقيد يوسف حتى الآن.

٩ - ولا يزال قائد "أرض الصومال" محمد ابراهيم إيغال، ينأى بنفسه عن الحكومة الوطنية الانتقالية. ففي كانون الأول/ديسمبر، قال لوفد زائر من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بقيادة المبعوث الخاص للرئيس السوداني بشأن الصومال، إنه غير مهتم بالمشاركة في أي محادثات مصالحة تتعلق بالصومال.

١٠ - ولا تزال إدارة السيد إيغال تحاول تشكيل نظام متعدد الأحزاب في "أرض الصومال"، على النقيض من الحكم تحت إرشاد المجلس التقليدي للشيوخ. بيد أنه لا تزال هناك بعض المقاومة لهذه الجهود، لا سيما من جانب فريق من الشيوخ التقليديين في بوراو وبعض السياسيين الذين يطمحون لخلافة السيد إيغال. وكان من المتوقع أن تتنافس سبع منظمات سياسية مسجلة في الانتخابات البلدية التي كان من المزمع أن تعقد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بعد صدور قانون الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن جرى تأجيل الانتخابات. ومنذئذ، والسيد إيغال يعطى تمديدا لمدة سنة من قبل المجلس الأعلى لبرلمان "أرض الصومال".

١١ - وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقَّع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمرا تنفيذيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر جمد بموجبه الأصول المالية للمنظمات والأفراد المرتبطين بالإرهاب، بما في ذلك الاتحاد الإسلامي، الذي هو منظمة صومالية. وجرى توسيع قائمة الأشخاص والمنظمات الخاضعة للأمر منذ ذلك الحين فباتت تشمل عددا من الأفراد الصوماليين ومجموعة شركات البركة الصومالية المحدودة.

١٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، التقى الرئيس حسن مع ممثلي للصومال في نيروبي ونفى أي ارتباط بين إدارته والاتحاد الإسلامي. وأشار إلى أن الحكومة الوطنية الانتقالية تمتلك شبكة معلومات جيدة لمواكبة التطورات رغم أنها لا تسيطر على البلد بأسره.

ومنذئذ، أنشأت الحكومة الوطنية الانتقالية فرقة خاصة لمكافحة الإرهاب (S/2001/1287). وزعمت الجماعات المعارضة، ولا سيما مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي والعقيد يوسف، أن قيادة الحكومة الوطنية الانتقالية تؤيد الاتحاد الإسلامي وترتبط بالقاعدة.

١٣ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أغلقت وزارة الخزانة الأمريكية مكاتب مجموعة البركة في الولايات المتحدة وحثت شريكاتها في الائتلاف على أن تفعل الشيء ذاته. وقال وزير الخزانة الأمريكي إن مجموعة البركة تمثل ''مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل والاستخبارات وتحويل الأموال لأسامة بن لادن''. وحذت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يوجد بها المقر الرئيسي لمجموعة البركة، حذو الولايات المتحدة فجمدت حساباتها. وتواصل الشركة الإصرار على أنها لم تقم بأي نشاط من الأنشطة المذكورة. وأعرب الرئيس حسن عن دهشته من التهم الموجهة إلى مجموعة البركة وشكل لجنة لدراسة سجلاتها.

باء - مبادرات السلام الإقليمية وغيرها

١٤ - عقد الرئيس موي اجتماع مصالحة بين قادة الحكومة الوطنية الانتقالية وغيرهم من القادة الصوماليين في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وذكر عدد من قادة مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي، الذين كانوا في إثيوبيا في ذلك الوقت، أنهم لن يحضروا الاجتماع ولن يرسلوا بأي ممثلين إليه لأنهم عقدوا العزم على عدم الجلوس مع ''حزب عرته'' ما دام يزعم بأنه الحكومة وأن السيد حسن رئيسها. ودعوا أيضا إلى إجراء مشاورات يشارك فيها جميع الأطراف وتشرف عليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحملوا مؤتمر عرته مسؤولية المشاكل الاقتصادية وانعدام الأمن في البلد. وأصر العقيد يوسف على أنه لن يحضر الاجتماعات إلا إذا أعلن الرئيس حسن أنه ليس رئيسا. وقبل السيد إيغال دعوة السيد موي ولكنه ذكر أنه لن يلتقي بأي زعيم صومالي آخر في نيروبي ولن يتشاور إلا مع الرئيس موي.

١٥ - ولكن قادة معارضة آخرين، ومن بينهم السيد عثمان ''عاطو'' والأمين العام لمجلس المصالحة والإصلاح الصومالي حضروا الاجتماع. وجاء في البيان الصادر بنهاية الاجتماع أنه جرى التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال مؤلف من ثماني نقاط لإجراء حوار في المستقبل. وتشمل النقاط الاتفاق على: تنفيذ مقررات وقرارات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال؛ وإعادة النظر في جميع قوانين الدولة وفقا لشروط المصالحة؛ واقتسام السلطة على أساس العشائر الصومالية؛ والقيام بنزع السلاح على الصعيد الوطني؛ ونبذ العنف كوسيلة من وسائل تسوية الخلافات

السياسية؛ والتعاون مع المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب؛ والالتزام بالتعايش السلمي مع البلدان المجاورة.

١٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب وزير الخارجية الإثيوبي بنتائج اجتماع نيروبي. وقالت إثيوبيا إنها تتطلع قدما إلى قيام اللجنة الفرعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصومال بمسؤوليتها في جمع الأطراف الصومالية بغية إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أحد مبعوثي الرئيس موي بإحاطة رئيس الوزراء زيناوي في أديس أبابا بشأن الجهود التي يبذلها الرئيس موي وناشد إثيوبيا بأن تقدم الدعم. وفهم ممثلي للصومال أن رئيس الوزراء، بعد أن امتدح جهود الرئيس موي، ذكر أنه يفضل مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٧ - وعقد الرئيس موي في كينيا جولة ثانية من محادثات المصالحة بين القادة الصوماليين في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتم في نهايتها التوقيع على ثلاثة اتفاقات منفصلة بين الحكومة الوطنية الانتقالية وجماعات المعارضة الممثلة فيها، بما في ذلك مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي، بقيادة عثمان ''عاطو'' (لم يحضر أي من رؤساء المجلس الخمسة)؛ والمؤتمر الصومالي المتحد/تحالف الإنقاذ الصومالي، بقيادة عمر ''فنيش''؛ والمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي. ودعت الاتفاقات الثلاثة المتطابقة تقريبا إلى تشكيل حكومة يشارك فيها الجميع خلال شهر واحد، واقترحت الحكومة الوطنية الانتقالية على المجلس الوطني الانتقالي زيادة عدد أعضاء الوزارة والبرلمان لتمهيد الطريق إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة أوسع. وأعلنت السلطات الكينية عن عزمها إنشاء أمانة دولية معنية بالصومال في نيروبي لتنفيذ عملية السلام والتماس التبرعات لتمويلها. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أصدر المجلس الوطني الانتقالي قرارا زاد بموجبه عدد الوزراء في الحكومة. ووافق المجلس أيضا على تشكيل لجنة لبحث خيار زيادة عدد أعضاء البرلمان.

١٨ - وفي بيان صدر في ٧ كانون الثاني/يناير، ادعت الحكومة الوطنية الانتقالية بأن إثيوبيا حاولت تخريب اجتماعات المصالحة في كينيا عن طريق التأثير على بعض زعماء الفصائل حتى يقاطعوا هذه الاجتماعات. وادعت الحكومة الوطنية الانتقالية أيضا أن إثيوبيا كانت تجند وتدرب ما يقرب من ٠٠٠ ٥ شاب داخل الصومال بهدف إشعال ''حرب أهلية جديدة'' وأن شاحنات تحمل زهاء ٢٠٠ جندي إثيوبي وصلت إلى بيدوا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وطالبت مجلس الأمن بإدانة الحكومة الإثيوبية لـ ''تمويلها، وتدريبها وقيامها بتسلح ميليشيا شعبية ضد الإدارة''. وقد كذبت إثيوبيا هذه المزاعم.

١٩ - واجتمع منتدى شركاء الهيئة المشترك في أديس أبابا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ طالب خلاله المبعوث الخاص لرئيس جمهورية السودان بشأن الصومال الجهات المانحة بدعم عقد مؤتمر شامل للمصالحة وإعلان التبرعات للصومال. ثم قاد بعثة مشتركة للهيئة، مثلتها كل من إثيوبيا وجيبوتي والسودان والأمانة العامة للهيئة إلى الصومال وأديس أبابا من ٢٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتضمنت توصيات البعثة ضرورة اعتماد نهج موحد لعملية السلام في الصومال والدعوة إلى عقد مؤتمر مصالحة وطني.

جيم - المشاورات التي أجراها المستشار الخاص للأمين العام بشأن الصومال

٢٠ - بناء على طلبي، قام مستشاري الخاص، محمد سحنون، ببعثة إلى المنطقة ليمثلني في مؤتمر قمة الهيئة التاسع (١٠ - ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) في الخرطوم، ليتعرف على وجهات نظر وشواغل البلدان الأعضاء في الهيئة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم جهودها من أجل توطيد المصالحة الوطنية في الصومال.

٢١ - وأولى رؤساء دول الهيئة مسألة المصالحة الوطنية في الصومال الاهتمام والأهمية اللائقين أثناء مؤتمر القمة الذي عقدوه. ودعا قرار الهيئة الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا إلى تنسيق الجهود تحت إشراف رئيس الهيئة وإلى عقد مؤتمر مصالحة للصومال في نيروبي بعد شهرين، يكون فيه الرئيس موي منسقا. وستقوم لجنة وزارية للهيئة بإعداد جدول أعمال المؤتمر. ودعا مؤتمر القمة المجتمع الدولي للانضمام إلى الهيئة في جهودها الرامية إلى إرساء السلام في الصومال.

٢٢ - وبعد إجراء محادثات مع رؤساء الدول وكبار المسؤولين في بلدان الهيئة، بالإضافة إلى أعضاء منتدى شركاء الهيئة في الخرطوم، انطلق مستشاري الخاص إلى نيروبي وأديس أبابا لمناقشة السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد بلدان الهيئة في تطبيق قرارها وتسهل عقد المؤتمر القادم. والتقى أيضا بالجهات المانحة، والهيئات الدبلوماسية، والزعماء الصوماليين والمنظمات غير الحكومية، والخبراء وفريق الأمم المتحدة القطري المعني بالصومال.

٢٣ - ونقل لي مستشاري الخاص أن رؤساء دول الهيئة بحثوا المسألة بعمق وتوصلوا إلى قرار مهم. وذكر محاوروه أنه قد طرأت تغييرات كبيرة على الحالة في الصومال وعلى الظروف المتعلقة بها، وأن الصوماليين قد أنهكتهم الصراعات والانقسام. علاوة على ذلك، أدركت حكومات الدول الأعضاء في الهيئة أن تحمل وجود دولة منهارة قد يكون وصفة لعدم الاستقرار الإقليمي وأخطار أخرى، بما فيها قيام نشاط إرهابي محتمل في الصومال وما يترتب على ذلك من عواقب دولية. وفي ١ شباط/فبراير، رحبت رئاسة الاتحاد الأوروبي بقرار الهيئة بشأن الصومال، وبقرار عقد مؤتمر مصالحة في كينيا، وأبدت استعداد الاتحاد

الأوروبي لدراسة السبل والوسائل المتعلقة بدعم جهود الهيئة لمساعدة الصوماليين في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

٢٤ - اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الهيئة في نيروبي في ١٤ شباط/فبراير لمناقشة السُبل والوسائل الكفيلة بتعزيز القرار الذي اتخذ بشأن المصالحة الوطنية في الصومال في مؤتمر قمة الهيئة التاسع وأكد الوزراء الحاجة إلى تكثيف عملية المصالحة الوطنية الرامية إلى العمل على إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة وشاملة، والحفاظ في الوقت نفسه على سيادة الصومال وسلامة أراضيه الإقليمية ووحدته. وقام الوزراء بإنشاء لجنة فنية، ضمت دول المواجهة (إثيوبيا، جيبوتي، كينيا)، والأمانة العامة للهيئة برئاسة كينيا، لوضع طرق ووسائل لمؤتمر المصالحة الوطني المقترح للصومال الذي ستعقده كينيا في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وسيضم المؤتمر الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية الأخرى بدون أي شروط. وناشد وزراء الهيئة الأمم المتحدة المشاركة في عملية المصالحة الوطنية الصومالية بشكل فعال وفي إعادة التأهيل وإعادة السلام والاستقرار إلى الصومال.

٢٥ - وأفاد مستشاري الخاص أيضا بوجود دعم من حيث المبدأ من قبل جميع المعنيين لإعادة إنشاء لجنة أصدقاء الصومال، في كل من نيروبي وفي مقر الأمم المتحدة. وستركز اللجنة على السُبل والوسائل المتعلقة بتوجيه الاهتمام إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية، والمساعدة في حشد الأموال لإعادة التأهيل والتنمية ودعم القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الهيئة التاسع بشأن الصومال.

ثالثا - تقييم أمن الوكالات المشتركة في الصومال

٢٦ - استجابة لطلب مجلس الأمن، تم إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة المقر إلى الصومال. وأجرت البعثة المؤلفة من منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى ممثل إدارة الشؤون السياسية، تقييما واسعا للظروف الأمنية في المناطق التي أمكن الوصول إليها، في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقامت البعثة بزيارة هارجيسا وبيربيرا في ”أرض الصومال“، وبيدوا وبير هاكاباه في منطقة باي، وبيليت وين في منطقة هيران، وجوهر وماهاداي وين في منطقة وسط شابيل، وميركا في منطقة شيبيل المنخفضة ومقديشو. وتمكنت البعثة من الوصول إلى جميع المواقع والالتقاء بالجماعات والأفراد الذين أرادوا الاتصال بها دون معوقات.

٢٧ - ووجدت البعثة أن الصومال لا يزال يعتبر من أخطر البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة. ولا تزال الظروف المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة في الصومال تتباين بدرجة كبيرة من مكان لآخر ويصعب في غالب الأحيان التنبؤ بها.

٢٨ - ولاحظت البعثة أنه بينما قامت الحكومة الوطنية الانتقالية بتوسيع نفوذها، لا تزال سلطات فعلية عديدة تواصل سيطرتها على معظم أجزاء البلاد، بالإضافة إلى أقسام من مقديشو. وأوضح مثال على ذلك "أرض الصومال"، التي تتمتع بقدر عال من الحكم الذاتي منذ ست سنوات. وأرست الحكومة الوطنية الانتقالية وأغلب السلطات الأخرى درجات متفاوتة من الاستقرار والنظام الإداري في المناطق التي تسيطر عليها، وسمحت للمدنيين باستئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض الحالات، الأنشطة السياسية. ويؤدي الحكام التقليديون والمجتمع المدني أيضا دورا أكبر. إلا أنه في حين تسود البلد الأوضاع العسكرية إلى حد كبير، فإنه عندما تتنافس هذه الجماعات (وهذا ما تفعله باستمرار) على الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة يمكن أن يؤدي ذلك في أغلب الأحيان إلى اصطدامات عنيفة. وفي هذا السياق، تصبح التهديدات ضد موظفي الأمم المتحدة والأصول التابعة لها ذات شأن.

٢٩ - ولاحظت البعثة ميلا نحو تحسين الظروف الأمنية في "أرض الصومال" وباي، ومناطق باكول ووسط شابيل. وأبدت السلطات في هذه المناطق رغبة قوية للتعاون مع الأمم المتحدة وبذلت جهودا للحفاظ على السلام والاستقرار، وبذا فهي تهيئ بيئة تمكينية لبرامج الأمم المتحدة. وتمكنت البعثة من الوصول إلى المواقع الاستراتيجية، كالمطارات وشبكات الطرق الرئيسية في هذه المناطق، مما يكفي لضمان الوصول الآمن لموظفي الأمم المتحدة وموجوداتها.

٣٠ - وقدمت السلطات التي تهيمن على معظم المناطق التي أجري الاستطلاع عنها ضمانات شفوية لحماية موظفي الأمم المتحدة وموجوداتها. غير أن البعثة لاحظت أن الضمانات كانت على درجات متفاوتة من المصداقية تبعا لمدة تولي السلطة المعنية لزمام الأمور وترتباتها. وبدا أن "أرض الصومال" تقدم أفضل الضمانات للالتزام بكفالة سلامة الموظفين. وقدمت السلطات في منطقتي باي وباكول، والتحالف بين مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي وجيش رحانوين للمقاومة أيضا ضمانات يمكن الوثوق بها لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في مناطقها. أما في وسط شابيل، فبدا أن الاستقرار النسبي في المنطقة مرتبط بفرد واحد. لذلك فقد تخضع ضمانات أمن الموظفين في وسط شابيل للتغيير المفاجئ وتحتاج إلى رصد وثيق.

٣١ - ولم تقدم السلطات في مقديشو ضمانات حاسمة لأمن الموظفين. فقد تحدث رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية بصراحة عن الحاجة إلى المساعدة من الأمم المتحدة كي يتمكن رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية من كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة. وترى البعثة، أن الحالة التي لم تجد حلا بعد والمتنازع عليها في مقديشو لا تمكن في هذا الوقت من تقديم ضمانات مستدامة من السلطات للحفاظ على سلامة الموظفين. فعدم وجود سلطة واحدة يمكن للأمم المتحدة العمل معها في مقديشو، والإغلاق المستمر للموانئ الجوية والبحرية، أمور لا تبشر بالخير بالنسبة لوجود الأمم المتحدة المتزايد هناك، وترى البعثة أنه يجب التطرق إلى هذه القضايا قبل النظر في زيادة مشاركة الأمم المتحدة.

٣٢ - وطلبت جميع السلطات التي تم استطلاعها مزيدا من المساعدة من الأمم المتحدة، وأخذت على الأمم المتحدة منحها تفضيلا للحكومة الوطنية الانتقالية. وأشارت السلطات في وسط شابيل و "أرض الصومال" إلى وجود ازدواجية في المعايير - قائلة إنه رغم القدر الذي حققته من الاستقرار في مناطقها فهي تشعر بأنها لم تحصل على نفس القدر من المساعدة الذي تحصل عليه الحكومة الوطنية الانتقالية. ولاحظت البعثة أنه رغم أن ولاياتها كانت تتمثل في تقييم الحالة الأمنية، فإن كل الفئات والمجموعات التي جرى استطلاعها، بما فيها الحكومة الوطنية الانتقالية، حاولت استغلال زيارة البعثة لزيادة دعم دوائرها الانتخابية المختلفة. وما دامت المساعدة لا تزال لعبة "ذات مخاطرة عالية" في الصومال، فإن الخطر سيبقى عاليا بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة الذين قد يقعون في ربقة الصدامات السياسية ويتعرضون للتهديدات وأعمال العنف الجسدية.

٣٣ - ولاحظت البعثة مع القلق، ما نقل عن تدريب المليشيا ومخططاتها لشن هجمات رئيسية. ففي الجنوب، يقدر عدد قوات مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي بقيادة الجنرال "مورغان" من ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٨ فرد يتدربون على شن هجوم ضد كيسمايو وربما برافا و/أو ميركا. وفي المنطقة الشمالية الشرقية، يوجد لدى العقيد يوسف مليشيا قوية ومدربة في غارو، ويُذكر أنه ينوي التحرك شمالا للاستيلاء على بوساسو. ورغم أن كلا العملين، لا يوجهان بالضرورة تهديدا إلى عمليات الأمم المتحدة، فقد يؤثرا على الاستقرار النسبي للمناطق المعنية، ويزيدان من تهميش نفوذ الحكومة الوطنية الانتقالية. وقد يقع موظفو الأمم المتحدة وموجوداتها في شراك الصراع بشكل غير مباشر في مختلف مناطق النزاع أو قد يصبحون أهدافا في الصراعات العشائرية والسياسية المستمرة التي لا تزال جلية في البلد.

٣٤ - وترى البعثة أنه رغم أن العديد من مناطق الصومال قد يبدو أنها تهيئ بيئة تمكينية لزيادة برامج الأمم المتحدة، يجب توخي درجة عالية من الحذر لضمان سلامة الموظفين.

ولهذا السبب، فقد دعمت البعثة استمرار نظام إدارة أمن الأمم المتحدة الحالي في الصومال، الذي تبين لها أنه ملائم للمستوى الحالي من التهديدات ومشاركة الأمم المتحدة. ويدعم نظام الأمن ممارسات الأمم المتحدة في المشاركة المتزايدة في المجتمعات المحلية الصومالية، الماضية نحو السلام، من خلال التقييم المستمر لأوضاع الأمن مع القدرة على إحداث تنقلات سريعة وتحركات أخرى لموظفي الأمم المتحدة والأصول التابعة لها، وفق ما تقتضيه الظروف. ولاحظت البعثة أن المرونة والمشاركة المتزايدة من قِبَل الأمم المتحدة في الصومال تتطلب توسعا متناسبا لنظام الأمن. وأوصت البعثة أيضا ببذل جهود أكبر في المستقبل لكفالة الإنصاف والشفافية في تنفيذ برامج المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. علاوة على ذلك، خلصت البعثة إلى أنه، وفقا لمنطق المشاركة المتزايدة المنفذة حاليا في الصومال، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهودا أكبر لكفالة أن يتحقق الجانب المتعلق بـ ''حصة السلام'' من المساعدة المستهدفة هذه على أكمل وجه.

رابعا – الحالة الإنسانية والإنمائية

٣٥ – ما زالت الحالة الإنسانية في الصومال خطيرة. وقد وسَّعت وكالات الأمم المتحدة عملياتها لتوزيع الأغذية على الفئات المستضعفة من السكان ومدهم بالمساعدة الغذائية، فضلا عن زيادة إمدادات المياه النقية. ومع ذلك، فقد تعذر استمرار الانتعاش بسبب المشاكل الاقتصادية الأساسية للعوز والتشرد الناجمين عن التراع. وما زالت ثمة حاجة ماسة إلى إتاحة موارد إضافية، بما في ذلك الطلب الوارد في النداء الموحد المشترك بين الوكالات المتعلق بالصومال من أجل توفير ٨٣,٧ مليون دولار، لزيادة المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح وكفالة أسباب العيش من جديد.

٣٦ – ويتوقع أن يبلغ إنتاج الذرة الصفراء والذرة الرفيعة ٠٠٠ ١٦١ طن متري تقريبا بفضل سقوط قدر متوسط من الأمطار في أثناء موسم الدير (تشرين الأول/أكتوبر–كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) في معظم أنحاء البلد، ما عدا منطقة غيدو في الجنوب الغربي ومنطقة باري في الشمال الشرقي، كما يمكن أن يتحسن الأمن الغذائي والمائي في المناطق الرئيسية التي تواجه نقصا فيه، وتشمل مناطق باي وباكول وحيران.

٣٧ – على أن المناطق التي شهدت نقصا في الأمطار مثل غيدو وباري ستظل تعاني قساوة الظروف وارتفاع معدلات سوء التغذية، مما يجعل من الضروري استمرار عمليات حالات الطوارئ لدعم الأمن الغذائي وتقديم أغذية تكميلية وتوفير المياه. ومن اللازم كذلك تنفيذ

أنشطة طويلة الأجل لتحفيز الانتعاش الاقتصادي، وإعادة بناء أسس موجودات الأسر المعيشية والعمل على استمرار الإنتاجية لإخراج الصومال من نمط تقلب الإنتاج المتواصل.

٣٨ - وتعد الحالة القائمة في منطقة غيدو أهم مصدر للقلق الإنساني بالصومال في الوقت الراهن. فقد ارتفعت معدلات سوء التغذية والقبول بمراكز التغذية ارتفاعا حادا بعد أن انعدمت الأمطار تقريبا في محافظات بولو هاوو، ودولو، ولوك خلال موسم الغو (آذار/مارس - أيار/مايو)، في الربع الثاني من سنة ٢٠٠١. وكان من المتوقع على مدى الأشهر الثلاثة الماضية أن يساهم مجيء موسم الدير في التخفيف من قساوة الظروف. بيد أن المحافظات الشمالية لمنطقة غيدو لم تتلق سوى مقدار قليل للغاية من أمطار ذلك الموسم. ولا يتوقع الخروج من هذا الوضع حتى موسم الغو المقبل. ومن غير المرجح أن يتحسن الأمن الغذائي في غيدو تحسنا ملموسا نظرا لأثر الجفاف على القطاع الرعوي وانخفاض القدرة الشرائية للمجتمعات المحلية.

٣٩ - وقد تضررت ناحية كبيرة من منطقة باري أيضا من نقص أمطار الدير وأمطار حيس الساحلية، الشيء الذي تسبب في ضعف المرعى وتضاعف سعر الماء ثلاث مرات. أما علامات فقدان الماشية فجلية، مما يدل على أن العديد منها قد لا يتحمل ضغوط موسم الجلال الجاف القادم. كما يفترض أن حجم قطعان الماشية أكبر مما ينبغي، جراء سريان الحظر الذي تفرضه بلدان الخليج والمملكة العربية السعودية على الماشية.

٤٠ - وقد تأكد تفشي مرض التهاب السحايا (النوع ألف) في شمال غرب الصومال، إذ بلغ إجمالي عدد حالات الإصابة ٦٤ حالة، معظمها في هرجيسا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تأكدت سبع حالات إضافية فيما بين غابيلي وأوبارخادلي وثلاث حالات في مخيمات اللاجئين الصوماليين بإثيوبيا، الشيء الذي تولد عنه قلق من احتمال انتشار الداء على طول طرق السفر الرئيسية داخل "أرض الصومال" وإثيوبيا. وقد أجرت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة أطباء بلا حدود - هولندا وغيرها من الجهات الشريكة حملة تلقيح ناجحة شملت الشمال الغربي برمته في كانون الثاني/يناير، مع التركيز على هرجيسا بصفة خاصة. وقدر عدد الأشخاص الذين استهدفتهم الحملة بما يبلغ ٠٠٠ ٢٤٠ شخص (تتراوح أعمارهم بين سنتين و٤٠ سنة).

خامسا - الأنشطة التنفيذية لدعم السلام

٤١ - تطرح الصومال تحديا معقدا للأنشطة الإنسانية والإنمائية في سياق يطبعه انعدام الأمن العام. وتكتسي ضرورة الأنشطة الإنسانية أهمية رئيسية في بعض المناطق. بيد أن

وكالات الأمم المتحدة قد انتقلت في مناطق أخرى إلى تنفيذ عدد من الأنشطة البرنامجية للإسراع بتحقيق الانتعاش والتنمية. وتهدف تلك المبادرات إلى الاستفادة من المساهمات الإنسانية والمحافظة عليها والمشاركة في أهداف بناء السلام التي تبتغيها الأمم المتحدة عموما.

٤٢ - وتنفذ معظم برامج الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في المناطق كافة، وبالتالي فهي تنطوي على الحوار والعمل مع جميع السلطات. وتدعم منظمة الصحة العالمية واليونيسيف استئناف خدمات الصحة العامة والوقاية من الأمراض وتوفير هذه الخدمات، بما في ذلك أيام التحصين الوطنية للقضاء على شلل الأطفال وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف على إعداد منهاج دراسي وطني وتوزيعه على المدارس وتدريب المدرسين. وتقدم الجهات الصومالية الشريكة تعاونها في الجوانب التقنية لتقديم الخدمات الاجتماعية في إطار تلك البرامج.

٤٣ - كما تضطلع الأمم المتحدة بدور الجهة المشرفة في المناطق التي يمكن أن يحول فيها انعدام سلطة وطنية معترف بها دوليا دون تنفيذ العمليات. وتواصل السلطة المؤقتة للطيران المدني التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي الاضطلاع بمهام الطيران الأساسية لسلطة الطيران المدني فيما يتعلق بالصومال، نظرا لاستمرار انعدام سلطة مركزية صومالية للطيران تكون لها القدرة على توفير الخدمات الأساسية في هذا الميدان. وتقيم هذه السلطة حوارا مع السلطات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص وأنشأت لجنة مشتركة للتنسيق لكفالة المشاركة الصومالية في تنفيذ البرامج. كما تساعد السلطة المؤقتة للطيران المدني سلطات الطيران الصومالية من أجل تعزيز فعاليتها الوظيفية عن طريق أنشطة بناء القدرات. غير أن الانخفاض الحاد في حركة الطيران أدى إلى تراجع كبير في إيرادات السلطة المؤقتة للطيران المدني المتأتية من رسوم الرحلات العابرة ورسوم هبوط الطائرات، الشيء الذي أضر كثيرا بقدرتها على تقديم خدمات مستمرة عن طريق التمويل الذاتي. وعرقل ذلك أيضا قدرتها على الاستجابة للطلبات المتزايدة على إصلاح الهياكل الأساسية الصومالية في مجال النقل الجوي.

٤٤ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من أجل تشجيع رفع الحظر الذي فرضته المملكة العربية السعودية ودول الخليج على صادرات الماشية من الصومال في إثر تفشي حمى وادي ريفت. وقد بدأ تنفيذ مشروع يرمي إلى إيجاد حوار بشأن تجارة الماشية بين مستورديها من الشرق الأوسط ومصدريها من القرن الأفريقي، فضلا عن استحداث الاستراتيجيات العلمية والعملية للحد من خطر حمى وادي ريفت.

٤٥ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لدعم التخطيط والإدارة في مجال الاقتصاد الكلي بالصومال، سعيا بصورة رئيسية إلى التصدي لبعض القيود التي تعرقل نمو القطاع الخاص. ويدعم أحد المشاريع إنشاء إطار لرصد شركات نقل الأموال وتنظيمها توخيا لتيسير عملياتها على الصعيدين المحلي والدولي.

٤٦ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لزيارة وفد رفيع المستوى من الجمعية الوطنية الانتقالية إلى جنوب أفريقيا للاطلاع على كيفية مساهمة الهيئة التشريعية بعد انتهاء التراع في تعزيز التصالح فيما بين المجتمعات والفئات المحلية وكيفية إيجاد آليات لفض التراعات.

٤٧ - ونفذت وكالات الأمم المتحدة على مدى العقد المنصرم، عددا من الأنشطة الرامية إلى بناء السلام والتعايش السلمي في المجتمعات المحلية. وقد شملت تلك الجهود اضطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسكو بمشاريع التربية المدنية وإقامة مراكز السلام وتلقين ثقافة السلام بمخيمات اللاجئين الصوماليين في القرن الأفريقي. وتشارك إحدى الجهات الشريكة للأمم المتحدة، ألا وهي مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب، مشاركة فعالة في تيسير البحوث التي تجرى برعاية مشتركة في الميادين ذات الأولوية في الإعمار الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع الحوار بشأن السياسات العامة بين القادة الرئيسيين لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية وقطاع الأعمال والزعماء التقليديين داخل المجتمعات المحلية. وتدعم برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاركة المرأة في بناء السلام على الأصعدة كافة.

٤٨ - وقد شاركت وكالات الأمم المتحدة في أنشطة ما بعد انتهاء التراع التي تدعم هياكل الحكم وبرامج سيادة القانون وتسريح الميليشيات، نظرا لظهور بعض الإدارات المستقرة في أنحاء من الصومال منذ سنة ١٩٩٥. ووسعت تلك الوكالات برامجها منذ إنشاء الحكومة الانتقالية الوطنية. وتبعا لذلك، أصبحت استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالصومال تتضمن عناصر أنشطة بناء السلام، كما يرد ذلك بإيجاز في النداء الموحد المشترك بين الوكالات. وتشمل تلك الأنشطة برامج سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتسريح، والحكم، وبناء المؤسسات.

٤٩ - وأنشأ البرنامج الإنمائي فرقة العمل المعنية بالتسريح في إطار الهيئة الصومالية المعنية بتنسيق المعونة، التي تمثل جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة المعنية بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجتمع هذا الفريق شهريا في نيروبي لاستعراض وتنسيق أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال. وأنشئت ثلاثة أفرقة ميدانية للتنسيق (غاراوي وهرجيسا ومقديشيو) تضم

الشركاء الدوليين والصوماليين في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الإقليمي وتنسق جهودها مع فرقة العمل المعنية بالتسريح في نيروبي. واتخذت مجموعة من مبادرات البرمجة الثنائية والمشتركة تحت رعاية آلية التنسيق هذه، مما أسفر عن تعزيز مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال بدرجة ملموسة.

٥٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وضعت الصيغة النهائية لخطة عام ٢٠٠٢ الموحدة المشتركة بين الوكالات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد تضافرت فيها جهود جميع الوكالات المعنية في إطار مجموعة مشتركة متعددة القطاعات والوكالات. وقد أيدت الجهات الصومالية الشريكة هذه الخطة تأييدا قويا، بما في ذلك إدارات التسريح التابعة للحكومة الانتقالية الوطنية، فضلا عن إدارتي ''أرض الصومال'' و ''أرض البانت. ومن شأن ذلك أن يتيح قاعدة متينة تكفل فعالية تنسيق وتقديم الدعم الدولي لجهود التسريح في مختلف أنحاء الصومال. وتشمل الأنشطة: إنشاء سجل موحد وقواعد بيانات موحدة للمليشيات؛ ووضع خطط للتدريب المهني لما يتراوح بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٣ من أفراد المليشيا؛ وإيجاد أعمال عامة لقدماء المحاربين بما يناهز ٠٠٠ ٢٠٠ يوم عمل؛ وإيجاد وظائف تجريبية في مقديشيو وهرجيسا؛ والاضطلاع بأنشطة تجريبية في المجال النفسي الاجتماعي في هرجيسا؛ وخفض ٥٠٠ ١ من أفراد القوة في ''أرض الصومال''؛ وتدريب ٤٠ أخصائيا صوماليا على أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتوعية؛ وإجراء تقييمات في ١٠ مناطق جديدة؛ واحتمال تجميع ٠٠٠ ٣ من أفراد المليشيا لمدة ثلاثة أشهر بمعسكرات في مقديشيو.

٥١ - أما الميادين الرئيسية التي يمكن للأمم المتحدة أن تزيد من المساعدة التي تقدمها فيها لهذه الجهود الرامية إلى تسريح المليشيات فهي تعزيز النهج الحالي القائم على التنسيق والمشترك بين الوكالات في الميادين التالية: توفير موارد إضافية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٠٢ الموحدة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يجري تدبير مبلغ قدره ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لها؛ وتعزيز الدعم لإعادة الإدماج داخل المجتمعات المحلية، ولا سيما عن طريق إعادة التأهيل المرتكزة على العمل والتدريب المهني والانتعاش الاقتصادي، الشيء الذي يستوجب توفير مليوني دولار من قبل الجهات المانحة؛ وتقديم المساعدة للجهود الرامية إلى إعداد عملية تسريح على نطاق أوسع عن طريق تجميع المليشيات في المعسكرات وإعادة توجيهها وتدريبها في مقديشيو، كما طلبت ذلك الحكومة الانتقالية الوطنية، مما يستلزم توفير مبلغ إضافي قدره مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من الجهات المانحة.

٥٢ - وقد شرع البرنامج الإنمائي أخيرا في مرحلة المساعدة الإعدادية لمشروع الحد من الأسلحة الصغيرة في الصومال. وسيوضع المشروع في ضوء التعاون الوثيق مع مشروعي البرنامج الإنمائي الجاريين ألا وهما: مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشروع أنشطة إنفاذ القانون والدعم القضائي التابع للبرنامج الصومالي للحماية المدنية. ويتمثل الهدف الرئيسي من مرحلة المساعدة الإعدادية في إنشاء قاعدة لتنفيذ المشروع على الأجل الطويل بشراكة مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية، استنادا إلى المشاورات مع السلطات الصومالية والمجتمعات المحلية والجهات الشريكة وإجراء اتفاقات معها، وفي إطار الاستراتيجية الإنمائية للبرنامج الإنمائي الرامية إلى دعم بناء السلام في الصومال.

٥٣ - ويرمي نهج البرنامج الإنمائي في مجال معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة في الصومال إلى زيادة خفض التهديد التي تشكله الأسلحة الصغيرة بالنسبة للمجتمعات المحلية الصومالية. وستنصب الأنشطة المضطلع بها في نطاق المشروع خلال مرحلة المساعدة الإعدادية على الميادين التالية: البحث؛ والإعلام والتوعية؛ ودعم المجتمع المدني؛ والتسريح لأغراض نزع السلاح؛ وتعزيز مراقبة الإدارة المحلية للأسلحة الصغيرة؛ ودعم إنشاء إطار عمل قانوني.

٥٤ - وفي إطار البرنامج الصومالي للحماية المدنية، يشارك البرنامج الإنمائي في أنشطة إزالة الألغام على طول طرق المواصلات التي تحظى بالأولوية وفي المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المحددة بالتشاور مع الإدارات والمجتمعات المحلية. وتشمل أنشطة إزالة الألغام عنصرا لبناء القدرات، وترتبط بعملية مسح الأراضي ووضع سندات الملكية التي تجرى أيضا بتعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية، نظرا لأن كفالة الوصول إلى حيازة الأراضي تعتبر عنصرا أساسيا في بناء السلام والنشاط الاقتصادي المستدام.

٥٥ - وقد أنشأ البرنامج الإنمائي مرافق وقدرات لتدريب أفراد الشرطة في نطاق البرنامج الصومالي للحماية المدنية، وقام بتدريب جهاز الشرطة وإصلاح الهياكل الأساسية الخاصة به على السواء خلال سنة ٢٠٠١. ويمكن توسيع هذه العملية بسرعة من خلال توفير مزيد من الموارد والأفراد. ويعتبر تدريب أفراد الشرطة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية إحدى الأولويات.

٥٦ - وعززت وكالات الأمم المتحدة حتى الآن أنشطة الإنعاش والتنمية لدعم بناء السلم داخل الصومال. وجرى التركيز بشكل خاص على دعم سيادة القانون والإجراءات المتعلقة بالألغام وتسريح الميليشيات وحقوق الإنسان.

٥٧ - وستركّز البرامج المستقبلية على مجالات محددة. فنظرا لتقلص حجم التحويلات المالية، مما يخفّض دخل الأسر المعيشية، ستكون هناك حاجة إلى وكالات المعونة والإدارات المحلية والوطنية لكفالة العمالة، وخاصة في المدن. وسيتطلّب الأمر توافر الأموال لتحسين الطرقات وإعادة فتح مدرجات المطارات وتنظيف الشوارع، ولتنفيذ أنشطة أخرى متعلقة بالبنية الأساسية وكثيفة اليد العاملة. وسوف لا تنفذ مشاريع الأشغال العامة هذه إلا في المناطق الآمنة.

٥٨ - وانخفضت معدلات محو الأمية التي سجّلتها اليونيسيف واليونسكو إلى ١٤ في المائة لدى النساء و ١٧ في المائة لدى الرجال. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة في إعادة بناء قطاع التعليم الرسمي مع التركيز على التعليم المهني ومحو الأمية للشباب والشابات عن طريق حملات محو الأمية والتعليم غير النظامي.

٥٩ - وأقر الفريق القطري التابع للأمم المتحدة المساعدة لسلسلة من مؤتمرات حقوق الإنسان في الصومال للتوعية بحقوق الإنسان في البلد. وستتيح هذه المؤتمرات الفرصة لهيئات المجتمع المدني لكي تستعيد دورها في عملية المصالحة.

٦٠ - وقدّم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للمانحين والمنظمات غير الحكومية تحليلا مفصلا لعمليات الأمم المتحدة وإمكانية توسيع التدخلات في الصومال أثناء اجتماع رفيع المستوى عُقد في جنيف في ٧ شباط/فبراير، ترأسته نائبة منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة التي قامت بعد ذلك ببعثة دامت يومين إلى منطقتي باي وغيدو في جنوب غرب الصومال من أجل ملاحظة الأنشطة الجارية والاجتماع بنظرائها الصوماليين. ومن المتوقّع أن ازدياد توفر المعلومات بشأن المشاريع التي تنفّذها الأمم المتحدة في الصومال وزيادة القدرة الميدانية داخل الصومال سيساعدان على إثارة حالة المساعدات الإنسانية والتنمية وتأمين تمويل إضافي للبرامج الأساسية.

سادسا - الملاحظات

٦١ - أشار مجلس الأمن إلى أن عملية أرتا للسلام هي أسلم أساس لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. ولكن لسوء الحظ، عندما قدّمت تقريري الأخير، لم تكن عملية أرتا غير مكتملة والمصالحة بين الأطراف الصومالية في وضع حرج فحسب، وإنما كان هناك أيضا تباين في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المصالحة الوطنية في الصومال.

٦٢ - إلا أن بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ركزت الاهتمام مجددا في مؤتمر القمة التاسع على المصالحة الوطنية في الصومال وتوصّلت إلى تفاهم مشجّع بشأن خطوات محددة يتعيّن عليها أن تتخذها. ويتسم القرار الذي اتخذته الهيئة بشأن الصومال بالأهمية أيضا لأنها سلّمت فيه بأن توافق الآراء بين البلدان المجاورة للصومال أساسي للمضي قدما في التوصل إلى ترتيبات انتقالية أكثر شمولية للبلد. لذا فإن هذا القرار يشكل تطورا هاما، ويجب على المجتمع الدولي ككل والأمم المتحدة بشكل خاص توفير الدعم والمساعدة لتنفيذه.

٦٣ - ويشجعني القرار الذي اتخذته لجنة وزراء الخارجية المعنية بالصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٤ شباط/فبراير والذي اتفقوا فيه على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تشترك فيه الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية الأخرى دون شروط مسبقة. وستبذل الأمم المتحدة قصاراها لدعم هذه المبادرة التي تمس الحاجة إليها والتي أتت في الوقت المناسب.

٦٤ - والمصالحة وإعادة التأهيل في الصومال من المسائل الرئيسية التي تشغل بال الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في المنطقة. وقد أولاها حقا مؤتمر القمة الذي عقدته الهيئة عناية خاصة. وتتعاون الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥ تعاونا وثيقا مع الهيئة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال الذي مقره في نيروبي، في الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية في البلد. ويواصل مجلس الأمن من جانبه الضغط من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية وحثّ جميع الأطراف على اعتماد الحوار.

٦٥ - ويجب على البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأخرى في المنطقة أن تسهم بشكل بنّاء في جهود السلام في الصومال. وستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة الصومال على تضميد جراحه وتحقيق التقدّم، بما في ذلك عن طريق نشر بعثة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. غير أن الإرادة الحسنة ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو المجتمع الدولي ومساعدتهما لا تكفي، مهما بلغ حجمها، لتحقيق السلام في الصومال. فقادة الصومال هم القادرون وحدهم على أن يقرروا وضع حد لمعاناة شعبهم وهم القادرون وحدهم على أن يقرروا التفاوض لإنهاء الصراع. ويتوجّب عليهم أن يترفّعوا عن خلافاتهم ويضعوا مصلحة الشعب الصومالي فوق كل اعتبار.

٦٦ - والأمم المتحدة مستعدة، عن طريق المكتب السياسي لشؤون الصومال ووكالاتها، أن تدعم مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي هذا الخصوص، يتسم التعاون الوثيق

مع محفل شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالأهمية. وقد طلبت من مستشاري الخاص أن يزور المنطقة بصورة دورية لتقديم دعم إضافي.

٦٧ - وتبيّن لمستشاري الخاص، الذي أجرى مشاورات في المنطقة بشأن الوسائل العملية والبناءة لتعزيز تناسق نُهج السياسات المتعلقة بالصومال وتوحيد الدعم من أجل السلام وإعادة البناء في الصومال، أن هناك تأييدا عاما لاقتراحي السابق بتشكيل لجنة أصدقاء الصومال. لذا أعتزم الشروع في تشكيل هذه اللجنة في نيروبي برئاسة ممثلي. وستنشأ لجنة ذات عضوية مماثلة في نيويورك تعقد اجتماعات دورية برئاسة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

٦٨ - وتظل الحالة الإنسانية في الصومال محفوفة بالمخاطر. فقد تأخرت التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية الهياكل الأساسية سنوات عديدة. ومن الواضح أنه يتوجّب على المجتمع الدولي أن يزيد برامج المساعدة التي يقدّمها للصومال بطرائق تتسم بالابتكار والتجديد حيثما تسمح الحالة الأمنية بذلك. ومن المهم الإشارة إلى أن الوصول إلى المواقع الاستراتيجية، كالمطارات وشبكات الطرقات الرئيسية، وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها شرطان أساسيان لتنفيذ المزيد من البرامج. وأدعو القادة الصوماليين إلى الترحيب بالمشاريع الإنسانية ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة في تنفيذها وإلى كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

٦٩ - وتظل الصومال أحد أخطر المواقع التي تعمل فيها الأمم المتحدة. وما زالت الظروف الأمنية لموظفي الأمم المتحد تتفاوت تفاوت جذريا من مكان إلى آخر ويصعب التنبوء بها. ولا تسمح الحالة الأمنية في مقديشو بشكل خاص بكفالة تواجد الأمم المتحدة على المدى الطويل. وقد أكّد ذلك التقييم الأمني المشترك بين الوكالات. ويتعذّر في مثل هذه الظروف الشروع في تنفيذ برنامج شامل لبناء السلام.

٧٠ - وريثما تنشأ ظروف ملائمة للشروع في برنامج شامل لبناء السلام، تتعهد الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود لكفالة الاستفادة بالكامل من جانب المساعدة المحددة الهدف من "فوائد السلام". وسيتم توسيع نطاق برامج الأمم المتحدة عن طريق المشاريع الإنسانية ومشاريع التنمية وعن طريق أنشطة محددة لبناء السلام تركّز على بناء السلام على صعيد المجتمع المحلي، والحد من الأسلحة الصغيرة، وتدريب الشرطة، والمشاريع السريعة الأثر الرامية إلى تحسين الوضع الأمني وتكثيف الحوار بشأن المسائل الإنسانية ومسائل التنمية.

٧١ - وبالرغم من عدم إحراز تقدّم في عملية السلام، وبالرغم من الظروف الأمنية التي تحول دون قيام الأمم المتحدة بدورها الكامل في الصومال، أفادني ممثلي الخاص بأن قادة الهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأعضاء المجتمع الدولي أعربوا عن تفاؤل مشوب بالحذر بأنه سيتم، في ضوء القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة التاسع للهيئة، المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية في الصومال. وأنا أشاطرهم هذا التفاؤل المشوب بالحذر. غير أن ذلك سيتطلّب توافر الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين الصوماليين ومواصلة الدول المجاورة للصومال مباشرة تقديم التشجيع والدعم والمجتمع الدولي بشكل أعم تقديم الدعم والتشجيع لها. ومن الضروري تعزيز وحدة المقاصد لتيسير عودة السلام والأمن إلى البلد ومساعدة الصومال على استعادة دورها في المجتمع الدولي.

٧٢ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للسيد ديفيد ستيفين، ممثلي الذي انتهت ولايته، على الجهود الدؤوبة التي بذلها على مدى أربع سنوات دعما للمصالحة الوطنية في الصومال وأرحّب بممثلي الجديد، السيد ويلسون أ. توبمان، الذي سيباشر أداء مهامه في المستقبل القريب جدا. وأشيد بكامل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لتفانيه في دعم الاحتياجات الإنسانية في مجالي إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في الصومال.